نص ردن

▪ علاء حسن

مسلسل أمني مدبلج

المعروف لدى المشاهدين العراقيين أن المسلسلات المدبلجة سواء كانت تركية أو مكسيكية طويلة جدا، ولكنها تستحوذ على متابعة المشاهدين، لمعرفة مصير البطل وقصة عشقه ومغامراته مع الصبايا، وفي الواقع الأمني العراقي هناك مسلسل باللهجة المحلية ومن نوع الأكشن يتضمن مطاردات وإطلاق نار وحملات دهم وتفتيش على خلفية هروب سجناء من معتقلهم الكائن في مقر عسكري وسط العاصمة بغداد.

فجر الاثنين الماضي استطاع اثنان من عناصر تنظيم القاعدة كانا ضمن مجموعة معتقلين في مقر اللواء الخامس في حي السيدية من الهرب، وطبعا لجهة مجهولة، وإثر ذلك فرض اللواء إجراءات مشددة على الأهالي وأخضعهم للتفتيش الدقيق والتحقق من هوياتهم الشخصية، والغريب في هذا المسلسل المحلي أن سيارات ومدرعات اللواء أطلقت نداءات تحذيرية موجّهة لسكان الحي تحذرهم من أن احد الفارّين يحمل بندقية كلاشنكوف، استطاع الحصول عليها من احد حراس السجن، وقبل أيام فرّ ٦ معتقلين مطلوبين من عناصر تنظيم القاعدة من السجن نفسه، فطاحت المصيبة على رؤوس أهالي السيدية، ومنعوا من الخروج والدخول بأساليب "حضارية" من قبل منتسبي اللواء الذين اعتادوا إخضاع حتى الطيور والكلاب السائبة للتفتيش "الدقيق" بحثا عن الهاربين.

مسلسل هروب المعتقلين مستمر بنجاح ساحق، وهو يحمل بكل مشاهده تفاصيل الخرق الأمني، وعلى الرغم من مطالبات لجنة الأمن والدفاع بمحاسبة المقصرين، تكتفي الأجهزة الرسمية بفتح تحقيق لمعرفة ملابسات الحادث، وقبل أن تنهي اللجنة عملها تكلف بفتح تحقيق آخر في حادث مماثل، ولهذا تتواصل حلقات المسلسل الأمني بمتابعة واسعة من قبل المواطنين لأنهم يخضعون بصدور رحبة ومرحّبة بالإجراءات المشددة، في إطار تعاونهم مع رجال الأمن الحريصين جداً على استقرار الأوضاع الأمنية بشكل عام، وفشلهم في احتجاز المعتقلين ليس دليلا على سوء الأداء.

حي السيدية بجانب الكرخ محاط بحواجز كونكريتية، ويعاني سكانه يوميا صعوبة الدخول إلى منازلهم نتيجة خضوع مركباتهم لإجراءات التفتيش، وأمام مداخله الثلاثة تصطف المركبات بطابور طويل في كل وقت، وبرغم ذلك يتمكن المعتقلون من الهرب، ومثل هذه الحوادث لا تصدق حتى في المسلسلات المدبلجة، والمشاهد من مثل هذا النوع تزج لتوفير عنصر المتعة للجمهور بمتابعة المطاردات وعادة تنتهي بالقبض على الهارب، وإعادته مكتوفا إلى السجن وإيداعه بزنزانة انفرادية لحين محاكمته. وفي المسلسل الأمني العراقي المدبلج يهرب المعتقلون ويتم زج المواطنين في زنزانة داخل أحيائهم خلف جدران كونكريتية وحواجز تغلق الشوارع الرئيسة والطرق الفرعية، مع قائمة ممنوعات طويلة تبدأ بحظر وقوف السيارات والعربات أمام المحال التجارية، والصيدليات وعيادات الأطباء، وتنتهي بمنع الاقتراب من مركبات الأجهزة الأمنية، وإطفاء مصابيح السيارة وإشعال ضوء البطن وفتح النوافذ، وتنتهي الحلقة الأولى من المسلسل، على أمل بث الحلقة الثانية في اليوم التالي بمشهد هروب معتقلين آخرين.

بسبب قلّة الوقود الذي خصّصته لأصحاب مركبات نقل الغذائية

وزارة التجارة تعطّل وصول مفردات التموينية إلى محافظة بابل

تعاني محافظة بابل منذ فترة عدم انتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية بسبب امتناع أصحاب مركبات الحمل عن نقل المواد الغذائية من المخازن في بغداد إلى المحافظة، عازين سبب امتناعهم إلى قلة حصة الوقود التي خصصتها لهم وزارة التجارة.

□ بابل / إقبال محمد

وبين سالم حمزة (سائق مركبة حمل) في حديث لـ"المدى"، أنهم يعانون قلة حصة الوقود التي خصصتها وزارة التجارة.

وقال: "نحن ننقل المواد الغذائية من بغداد إلى مخازن الشركة في محافظة بابل لكننا نعاني مشكلة كبيرة هي قلة حصة الكاز التي حددتها الوزارة بـ١٠٠ لتر، وهي لا تكفي"، مشيرا إلى أن الوزارة منحت أصحاب المركبات التي تنقل المواد إلى المحافظات المجاورة لمحافظة بابل "حصة كبيرة، لذا نحن نرغب في أن نذهب إلى جميع المحافظات باستثناء بابل"، مطالبا وزارة التجارة بإعادة النظر في هذه الآلية.

أما السائق احمد حازم فقد أشار في حديثه لـ"المدى"، إلى أن قرار وزارة التجارة سبب إرباكا في العمل، مضيفا "لا يمكن أن نستمر في العمل بسبب نقص مادة الكاز التي تزودنا بها الوزارة، وهذا أثّر على إيصال مفردات البطاقة التموينية إلى محافظة بابل"، داعيا إلى اعتماد صيغة جديدة ومقبولة لتزويد مركبات الحمل المخصصة لمحافظة بابل.

من جانبه، وصف السائق مهدي عليوي في حديثه لـ"المدى"، الإجراءات التي وضعتها وزارة التجارة بأنها غير عادلة وغير منصفة، مشيرا إلى أنهم يفضلون نقل المواد إلى أية محافظة أخرى ما عدا بابل "لأنها محافظة خاسرة بالنسبة إلينا، لذا نطالب الوزارة بضرورة إجراء تعديلات على تعليماتها واعتبار بابل مثل محافظتي النجف وكربلاء".

في حين أفاد المواطن حسين حمد من بابل بأن أهالي محافظة بابل يعانون قلة المواد الغذائية وذلك بسبب عدم انتظام وصول مفردات البطاقة التموينية إلى المواطن، مؤكدا أن حصة الوقود التي خصصتها وزارة التجارة لم تؤثر على أصحاب مركبات الحمل فقط، بل أن المواطن أيضا تضرر منها.

وأتمنى على الحكومة المحلية توفير الكاز إلى سيارات النقل من اجل إيصال المواد الغذائية إلى المواطنين بانتظام، مؤكدا انه لم يستلم الحصة التموينية للشهر الماضي "فقط يتم إعطاؤنا مادة السكر لشهر كانون الأول"، مطالبا الحكومة بالعمل على انتظام توزيع البطاقة التموينية لأنها خبز الفقراء.

إلى ذلك قالت عضو مجلس محافظة بابل بشرى موحان في حديث لـ"المدى": إن مدير مخازن المواد الغذائية في بابل أكد أن حصة المحافظة موجودة في المخازن، إلا أن أصحاب مركبات الحمل يمتنعون عن نقلها "والمسؤول الأول عن ذلك وزارة التجارة والشركة العامة للمواد الغذائية"، على حد قوله.

وأوضحت أن تعليمات وزارة التجارة حددت كمية الوقود لمركبات الحمل بـ١٠٠ لتر من مادة الكاز لكل كمية تتراوح بين ١ - ١٠٠ كغم من المواد الغذائية، في حين أن محافظة كربلاء التي لا تبعد عن بابل سوى ٤٠ كم حصة كل مركبة حمل ١٤٠ لترا، ومحافظة النجف التي لا تبعد سوى ٦٠ كم حصة كل مركبة ٢٤٠ لترا، واصفة هذه التعليمات بأنها آلية خاطئة وضعتها الوزارة.

وأشارت موحان إلى أن آلاف الأطنان من المواد الغذائية تجمعت في المخازن التابعة للوزارة، وسبق أن طرح هذا الموضوع على مجلس المحافظة الذي قام بتخصيص ٥٠ ألف دينار لكل سائق مركبة حمل كدعم لهم، مؤكدة أن الأمر طرح أمام النائب عن محافظة بابل اسكندر وتوت من اجل إيجاد حل لهذه المشكلة من قبل مجلس النواب.

وأفادت بأن هناك مخزنا مبردا للمواد الغذائية إلا انه تعرض للضرر جراء القصف الأمريكي وتمت إعادة إصلاحه، "لكن هناك مشكلة أخرى وهي الطاقة الكهربائية، إذ لابد من فحص المخزن وتشغيله وذلك لأنه في حال لم يتم تشغيله لفترة طويلة سيتعطل مرة أخرى"، مشيرة إلى أن هذا المخزن ممكن أن يكون مخزنا لمنطقة الفرات الأوسط لكن هناك تلكؤ من قبل مديرية الكهرباء في تشغيل التيار الكهربائي للمخزن المبرد.

وقال في تصريح لـ"المدى": انه سيتم تشكيل وفد من مجلس محافظة بابل لزيارة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ووزير التجارة لشرح الأمور والمطالبة بإيصال حصة المحافظة من المواد الغذائية في الوقت المحدد وتعديل حصة الكاز لأصحاب مركبات الحمل.

إلى ذلك، قال مصدر في الشركة العامة للمواد الغذائية، رفض الكشف عن اسمه،: إن هناك ٢٤ مخزنا استراتيجيا في مجمع الشركة في بابل اغلبها فارغ لعدم وجود خزين استراتيجي.

وأوضح في حديثه لـ"المدى" أن المواد الغذائية فرع الشركة في بابل يقوم حاليا بتجهيز وكلاء المواد الغذائية بمفردات البطاقة التموينية لشهري تشرين الثاني وكانون الأول لسنة ٢٠١١.

وأكد المصدر أن اغلب أصحاب مركبات الحمل يرفضون العمل في بابل، مبينا أن هناك حالة تحدث في مخازن المواد الغذائية وهي أن العمال يقومون باستيفاء مبالغ من وكلاء المواد الغذائية وأصحاب مركبات الحمل بالرغم من التأكيدات المستمرة من إدارة الفرع وتوقيع الوكلاء وسواق الشاحنات على تعهدات بعدم دفع أية مبالغ للعمال "ولكن للأسف لايوجد تعاون في هذا المجال".

مواطنون: مجلس المحافظة فشل في تعيين مدير لهيئة استثمار نينوى

□ الموصل / نوزت شمدين

طالب مواطنون من نينوى، بتفعيل عمل هيئة استثمار المحافظة بعد ثبوت عجز ميزانية تنمية الأقاليم والمشاريع الوزارية في إحداث تغيير اقتصادي أو حتى خدمي كبير يمكن تلمسه، فيما انتقد العديد منهم الطريقة التي تعامل بها مجلس محافظة نينوى في مناقشته لتعيين مدير جديد لهيئة الاستثمار.

وألمحوا إلى أن مناقشة هذا الأمر من قبل مجلس المحافظة، كانت مجرد معارك إعلامية، انتهت دون نتيجة تذكر، وبقي المنصب شاغراً للشهر الرابع على التوالي.

المهندس المدني فيصل درويش خضر، قال لـ"المدى": إن هيئة استثمار نينوى تشكلت في نيسان عام ٢٠٠٨، ولأكثر من ثلاثة أعوام لم تستطع أن تمنح أكثر من ٥٠ رخصة استثمارية، ومعظمها غير معروفة الأثر.

وأضاف إن هذه الرخص الاستثمارية اعترضتها العشرات من المعوقات، أهمها وأكثرها تعقيدا تخصيص الأرض، مؤكدا أهمية الاستثمار في ترميم البنية التحتية المتصدعة لنينوى، كون ميزانية تنمية الأقاليم ليست كافية لتحقيق ذلك، لمحدوديتها.

ونوه خضر بأن "كل مسؤول سواء في مجلس محافظة نينوى أو غيرها لديه رغبة بتوجيه الخدمات إلى المناطق التي تعتبر قاعدة شعبية انتخابية بالنسبة إليه، وهذا يفسر حاجة مدينة الموصل إلى تبليط آلاف الكيلومترات من الشوارع، وبناء المئات من المدارس، ومثلها من المراكز الصحية، مع شبكات مجار ومياه لا حصر لأطوالها".

ويرى الناشط السياسي محمود أسعد، أن الصراعات السياسية داخل مجلس محافظة نينوى، تنعكس سلباً على أية قضية تطرح داخل قبته للنقاش، وكان آخرها ما حدث في الجلسة ١٠١ التي خصصت لبحث مسألة تعيين مدير جديد لهيئة استثمار نينوى خلفاً للمدير السابق الذي أحيل إلى التقاعد لبلوغه السن القانونية.

وأشار أسعد في حديثه لـ"المدى" إلى أن أي عضو من أعضاء مجلس المحافظة لم يلتفت إلى ما قدمته الهيئة خلال الفترة الفائتة، "وراحوا يتجادلون حول أهلية من رشحتهم المحافظة".

وتابع بالقول: كان على مجلس محافظة نينوى، أن يدرس تجربة إقليم كردستان الذي اعتمد وعلى نحو كبير على الاستثمار في البناء والإعمار وتوفير الخدمات، لا سيما أن الوضع الأمني في مدينة الموصل وكذلك منذ سنوات في الاقضية والنواحي المحيطة بها، يؤهلها لتنفيذ المشاريع، وتحقيق خطوة إلى الأمام.

فيما استغرب الحقوقي احمد فتاح هاني، أن تأخذ مناقشة تعيين مدير لهيئة الاستثمار كل هذا الوقت، وأن يظل عمل الهيئة معطلاً طوال الأشهر الماضية.

وتساءل في حديثه لـ"المدى" قائلا: "مجلس المحافظة لم ينجح في تعيين مدير لهيئة الاستثمار، فكيف سننجح في إقناع المستثمر الأجنبي في المجيء إلى محافظتنا وتنفيذ مشاريع فيها".

أما الكاتب والصحفي عادل كريم كامل فقد دعا هيئة الاستثمار الوطنية إلى التدخل لتنظيم عمل هيئة استثمار نينوى، كونها الجهة المسؤولة وبنحو مباشر على عمل فرعها في نينوى، مشيرا إلى انه "ليس من المعقول أن لا تحصل نينوى، وخصوصا المناطق المحيطة بمدينة الموصل على فرص استثمارية مهمة لغاية الآن، رغم توفر الأراضي الزراعية الخصبة الواسعة، والأيدي العاملة، والمياه، والمنافذ الحدودية القريبة، والسوق المتعطشة".

وأشار في حديثه لـ"المدى" إلى أن ما يمنع حدوث نهضة استثمارية في نينوى، هو "ضعف الجهة المعنية وهي هيئة الاستثمار وعدم مقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال سواء المحلية المغتربة أو الأجنبية".

وأضاف إن "الروتين المحبط في الدوائر والمؤسسات الحكومية، مع عدم وجود تشريع استثماري يسهل عملية الاستثمار، والحاجة الماسة إلى تعديل القانون النافذ، مع ضرورة قيام الحكومة المحلية في نينوى، بتخصيص مساحات الأراضي اللازمة لتنفيذ المشاريع، فليس من المعقول أن يتم منح رخص مشاريع، ولا نجد أرضا تنفذ عليها"، على حد قوله.

وفي جلسة عقدها مجلس محافظة نينوى قبل أيام لمناقشة واقع الاستثمار في نينوى، حضرها مدير بلدية الموصل عبد الستار الحبو، ووجهت خلالها انتقادات للأخير تخص العملية الاستثمارية في مدينة الموصل، فلم يكن منه إلا أن يرد بشيء من الانفعال "أنا أيضا من حقي أن أوجه النقد إليكم، فكلما وجهت كتابا إلى هيئة الاستثمار، لا يردني منها إجابة، لعدم وجود مدير"،منصب مدير الهيئة شاغر منذ أربعة أشهر، وانتم إلى الآن لم تعينوا مديرا جديداً".

الاحصاء: ذي قار أكثر المدن فقراً

□ الناصرية / حسين العامل

باشرت مديرية إحصاء محافظة ذي قار إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية في المحافظة، والذي سيتواصل على مدى عام كامل لتحديد مستويات خط الفقر في المحافظة.

وقال مدير إحصاء ذي قار عباس داوود شاتي، بحسب ما نقلت عنه "شبكة أخبار الناصرية": إن عمليات المسح تنفذ بواسطة ثلاثة فرق ميدانية، وقد باشرت بالعمل منذ السادس عشر من شهر كانون الثاني الماضي، على ان تنتهي منه مطلع العام المقبل ٢٠١٣.

وأشار إلى ان المسح يشمل أكثر من ألف أسرة عراقية في المحافظة على المستويين الحضري والريفي، إذ سيتم تدوين المعلومات في استمارات خاصة تشمل الخصائص الاجتماعية ومستوى دخل الأسرة ومستوى الإنفاق. وبين ان الهدف من عملية المسح هو معرفة خط الفقر الوطني على مستوى المحافظة وتوفير قاعدة بيانات متكاملة للدوائر الإحصائية في البلاد. وتقدر معدلات الفقر في محافظة ذي قار بحسب تقرير نشرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي خلال العامين الماضيين بـ٣٤٪ وهي أعلى من معدلات الفقر في عموم العراق بنحو ١١٪، اذ يبلغ معدل الفقر في عموم العراق وفق التقرير الذي اعده الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٣٪.

كربلائيون: عدم تعبيد الشوارع يكلّفنا أرواحنا وأموالاً طائلة

□ بغداد / المدى

شكا عدد كبير من المواطنين وأصحاب المركبات في محافظة كربلاء إهمال الجهات الحكومية تعبيد الشوارع الحيوية في المحافظة وكثرة حفريات المشاريع الخدمية المقامة على أنقاض مشاريع سابقة، مشيرين إلى أنها تسببت بخسائر مادية متمثلة بتلف السيارات والحوادث المرورية.

وقال المواطن محمّد فؤاد صاحب سيارة أجرة؛ لوكالة "اَكانيوز" للأنباء: إن أغلب الشوارع الرئيسة والفرعية في محافظة كربلاء لا تخلو من الحفريات والأنقاض التي "تعيق حركة سير السيارات وتتسبب بتلفها سريعاً، ناهيك عن الحوادث المرورية وخاصة في الليل وراح ضحيتها العديد من السائقين".

وأضاف فؤاد إنّ مدينة كربلاء وخاصة أحياءها البعيدة والفقيرة تكاد تفتقر للشوارع المعبّدة والنظيفة، فضلا عن "الحفريات الناتجة عن المشاريع المقامة والتي يتركها المقاولون دون إعادة طمرها وإصلاح الشوارع من جديد". بينما أوضحَ المواطن أبو جودت الشمري صاحب سيارة (باص)، يعمل على خطّ حي العسكري بالمحافظة، أنّ "من يدخل إلى هذا الحيّ السكني يشاهد بعينيه حجم المعاناة التي يعيشها سكانه والخسائر التي يتكبّدها أصحاب السيارات لافتقارها إلى شوارع معبّدة ونظيفة".

وقال: إنّ حي العسكري لم يشهد منذ عامين كاملين تعبيد شوارعه الرئيسة التي أصبحت عبارة عن حفريات وتلال من الأوحال التي تعيق حركة السيارات واضطرار أصحابها إلى الاستمرار في صيانتها.

ولم تجد المواطنة أم أفراح التي تسكن حي الغدير، وصفاً لشوارع حيّها السكني غير أنها "طرق الموت التي تحصد أرواح أصحاب السيارات وتعطل الحياة اليومية للساكنين".

وتابعت بالقول: "كأنّنا لا نزال نعيش في العصور الحجرية، إذ لم يتم تعبيد الشوارع الرئيسة في أحيائنا السكنية ولا تلحظ أيّ جهود حكومية لتنظيفها وتقليل معاناة المواطنين جراء ضيق الطرق والحفريات والأنقاض التي تملؤها".

وأشارت أم أفراح إلى أن "العالم في تطور وتقدّم دائم، أما نحن فنسير إلى الوراء.. ولا نسمع غير الوعود بتطوير الخدمات في المحافظة وهذا ما لم نلمسه بعد من حكومتنا الديمقراطية".

من جهته لفت المواطن ياسر فرهود إلى أنّ شوارع كربلاء تفتقر للتعبيد والتنظيف "وهذه من المشكلات اليومية التي حوّلت حياتنا إلى جحيم، والمعاناة تتضاعف مع هطول الأمطار إذ تتحول الشوارع إلى أوحال".

وذكر أنّ غالبية الشوارع غير معبّدة "إلا أن بعضها كانَ جيداً قبل مشاريع حفر المجاري التي تركت أنقاضها وحفرياتها كما هي دون إعادة تعبيدها مرّة ثانية".

وطالب فرهود الذي يسكن حي الإمام علي، الحكومة المحلية إلى استقطاب الشركات الأجنبية من أجل إعادة صيانة الشوارع وخاصة الحيوية منها، مع العمل على افتتاح الشوارع البديلة في حالة إقامة المشاريع التي تتسبب بإغلاق الطرق الرئيسية في المدينة.

ولفتَ إلى أنّ الكربلائيين يتأملون زيادة المشاريع الخدمية في المحافظة بعد تخصيص الميزانية الكافية لها، فضلاً عن قرب إجراء انتخابات مجالس المحافظات التي يتأملون منها مجيء مسؤولين يستشعرون بمعاناة المواطن الكربلائي ويعملون على خدمته صباحاً ومساءً، بحسب تعبيره.

ولا يصدر من الدوائر الحكومية الخدمية في محافظة كربلاء، تصريحات إزاء سوء الخدمات المقدمة للمدينة سوى إلقاء اللوم على بعضها البعض ليبقى المواطن الكربلائي في موضع الحيرة من أمره وهو يتجرّع معاناته اليومية.